الأمم المتحدة

S/PV.9667

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9667

الثلاثاء، 25 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودرغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تمواس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-18286 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

السيد فينيسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أنتقل إلى إحاطتي الدورية، أود أن أعرب عن قلقي الشديد إزاء خطر التصعيد في المنطقة، ولا سيما بين إسرائيل وحزب الله على طول الخط الأزرق. إنني أكرر الإعراب عن قلق الأمين العام من أن مواصلة التصعيد العسكري لن تؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة والمزيد من الدمار الذي سيلحق بالمجتمعات المحلية في لبنان وإسرائيل، والمزيد من العواقب الكارثية المحتملة على المنطقة. واستكمالاً للجهود التي تبذلها منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإنني أشجع جميع الأطراف على اتخاذ خطوات عاجلة فوراً لتهدئة الوضع.

تزيد الأعمال العدائية المستمرة في غزة من تأجيج حالة عدم الاستقرار الإقليمي. يجب أن يكون هناك إفراج فوري وغير مشروط عن جميع الرهائن ووقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية – هناك اتفاق مطروح على الطاولة، ويجب الاتفاق عليه وبسرعة. وأرحب بالجهود، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة، الرامية للتوصل إلى اتفاق كهذا. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم تنفيذه.

سأنتقل الآن إلى إحاطتي الدورية بشأن الحالة في الشرق الأوسط المخصصة للتقرير الثلاثين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) (S/2024/480). يغطي هذا التقرير الخطي للأمين العام الفترة ما بين 19 آذار/مارس و 10 حزيران/يونيه 2024.

منذ تقديم التقرير الخطي، استمرت الأعمال العدائية المكثفة بين حماس والجيش الإسرائيلي في غزة، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى. لا يزال الأثر المدمر للأعمال العدائية على السكان المدنيين في غزة والأزمة الإنسانية غير المسبوقة يثيران بالغ القلق. لقد شهدت بنفسي تدهور الوضع الأمني في كل زيارة من زياراتي. لقد أدت العمليات العسكرية الجارية والانهيار شبه التام للنظام المدني إلى وقوع العديد من حوادث سرقة إمدادات الإغاثة وإطلاق النار التي تم الإبلاغ عنها والتي شكلت مخاطر كبيرة على السكان والعاملين في المجال الإنساني. وقد أدى حادث إطلاق النار الذي وقع في 15 حزيران/يونيه، والذي أسفر عن مقتل فلسطينيين اثنين أثناء سير قافلة مساعدات على الطريق، إلى إلغاء القوافل المتجهة إلى معبر كرم أبو سالم في الفترة ما بين 16 و 18 حزيران/يونيه للتخفيف من المخاطر.

ولا يزال هناك افتقار شديد للآليات الفعالة للإخطار الإنساني، والظروف الآمنة للعمليات الإنسانية والوصول الكافي للاحتياجات الإنسانية ويجب توفيرها بدون تأخير. وفي أعقاب مجموعة أخرى من الحوادث الأمنية الخطيرة التي وقعت في نهاية الأسبوع الماضي والتي أثرت على الجهات الفاعلة الإنسانية في غزة، ترحب الأمم المتحدة بفرصة تقديم جيش الدفاع الإسرائيلي لتوضيح حول كيفية تحسين الوضع الحالي بشكل واضح.

الجوع وانعدام الأمن الغذائي مستمران. وفي حين تم تفادي توقعات المجاعة الوشيكة في المحافظات الشمالية من خلال زيادة

إيصال المواد الغذائية، فقد تفاقم انعدام الأمن الغذائي في الجنوب. لا يزال جميع سكان قطاع غزة تقريبًا يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه ما يقرب من نصف مليون شخص انعدامًا كارثيًا في الأمن الغذائي. وأرحب بالمؤتمر رفيع المستوى الذي عقدته الأردن ومصر والأمم المتحدة في الأردن في 11 حزيران/يونيه، والذي حثّ جميع الأطراف على القيام بدورها لضمان أن نتمكن من تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان في غزة بشكل كامل.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية غير مستقر بالمرة وسط مخاوف اقتصادية وأمنية أوسع نطاقًا في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وتهدد تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بأنه ينوي الاستمرار في منع تحويل جميع إيرادات التخليص الجمركي إلى السلطة الفلسطينية واتخاذ إجراءات من شأنها إنهاء علاقات البنوك المراسلة بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية في نهاية الشهر الجاري بإغراق الوضع المالي الفلسطيني في أزمة أكبر، مما قد يؤدي إلى تقويض النظام المالي الفلسطيني برمته.

وأحيط علمًا بتعيين رئيس الإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي مؤخراً نائبًا مدنيًا وتفويضه صلاحية الإشراف على العديد من مجالات إدارة الأراضي وتطويرها والتخطيط والحياة اليومية في المنطقة (جيم) في الضفة الغربية المحتلة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التعيين وتفويض الصلاحيات إلى تسريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي والقيام بموجب القانون الإسرائيلي بتسوية أوضاع البؤر الاستيطانية غير القانونية وهو أمر مثير للقلق ويقوض آفاق حل الدولتين.

أود أن أكرر عدة ملاحظات للأمين العام بشأن تنفيذ أحكام القرار 2334 (2016) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

إنني أدين بشدة مرة أخرى الهجمات المسلحة المروعة التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واستمرار احتجاز الرهائن في غزة. لا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية. ويجب الإفراج عن الرهائن المتبقين فوراً وبدون قيد أو شرط. إن استخدام الدروع البشرية والإطلاق العشوائي للصواريخ باتجاه التجمعات السكانية الإسرائيلية هو انتهاك للقانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف تماماً.

إن نطاق الموت والدمار في غزة كارثي ومروع. وقد أدى استخدام إسرائيل للأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان إلى تدمير أحياء بأكملها وإلحاق الضرر بالمستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية والمدارس والمساجد ومباني الأمم المتحدة. إنني أدين بشكل قاطع قتل وتشويه المدنيين في غزة، بمن فيهم النساء والأطفال. إنّ حماية المدنيين أمر بالغ الأهمية في أي نزاع مسلح. ينطبق القانون الدولي الإنساني على جميع أطراف أي نزاع في جميع الأوقات.

إن تأثير الأعمال العدائية المستمرة على الحالة الإنسانية في غزة يبعث على بالغ القلق. ويجب على الفور معالجة الظروف المهددة للحياة التي تواجه أكثر من 1,7 مليون نازح داخليًا في غزة، حيث لا يوجد مكان آمن.

ولا تزال كمية السلع الأساسية، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، التي سُمح بدخولها إلى غزة أقل من تلبية احتياجات السكان. وفي حين أنه من الإيجابي أن إسرائيل فتحت منافذ دخول إضافية أمام المساعدات الإنسانية، فقد تم إغلاق منافذ أخرى، ومن الضروري فتح جميع منافذ الوصول الضرورية وتشغيلها واستمرار وصول المساعدات الإنسانية. يجب على جميع الأطراف حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات. إن الهجمات على عمال ومرافق الإغاثة الإنسانية غير مقبولة ويجب أن تتوقف فوراً ويجب التحقيق فيها جميعاً. ونرحب بالمساهمات المالية التي يقدمها المانحون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وثمة حاجة إلى المزيد من الدعم المالي لتلبية الاحتياجات في غزة وفي جميع أنحاء المنطقة. لكن الهجمات على منشآت الوكالة وأنشطتها تثير بالغ القلق.

ما زلت منزعجًا بشدة من استمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وأكرر التأكيد على أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما

فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأحث حكومة إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية على الفور. إن تصاعد العنف والتوترات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يبعث على القلق الشديد. كما أدت الاشتباكات المسلحة المكثفة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، إلى جانب الهجمات المميتة التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين والمستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، إلى تفاقم التوترات وأدت إلى مستويات عالية للغاية من الإصابات والاعتقالات. يجب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. وأحث إسرائيل على ضمان سلامة السكان الفلسطينيين وأمنهم. وأكرر التأكيد على أن قوات الأمن في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه تماما من أجل حماية الأرواح. لقد شجعتني خطة السلطة الفلسطينية للإصلاح. وستواصل الأمم المتحدة دعم السلطة الفلسطينية في تنفيذ الإصلاحات الحاسمة وتحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الفوري لمعالجة التحديات المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية وتعزيز قدرتها على الحكم وإعدادها لإعادة تولي مسؤولياتها في غزة.

لم يعد بوسع الفلسطينيين والإسرائيليين الانتظار أكثر من ذلك لإرساء أفق سياسي قابل للتطبيق. إن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات الأمنية والإنسانية التي تتجاهل أو تغفل عن المسائل السياسية الأساسية محكوم عليها بالفشل. ويجب على جميع أصحاب المصلحة اتخاذ خطوات عاجلة من شأنها أن تؤدي إلى واقع الدولتين. وستواصل الأمم المتحدة دعم كافة تلك الجهود. وما فتئت الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الخطوات الرامية إلى إنهاء الاحتلال وحل النزاع، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية سعياً لتحقيق رؤية دولتين – إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وتتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة – تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته اليوم وعلى تقريره الأخير.

تتجه أنظار العالم عن حق إلى غزة، ولكن لا يمكننا تجاهل الوضع في الضفة الغربية. شهد العام الماضي أكبر عدد من القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في جمع البيانات في عام 2005. وبعد مرور ستة أشهر من عام 2024، لا يزال عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا في الضفة الغربية مقلقًا للغاية. نشعر بالقلق إزاء التصاعد الكبير في أعمال العنف المميتة ضد المدنيين الفلسطينيين من قبل المستوطنين في الضفة الغربية وندينها بأشد العبارات. ونحن نحث إسرائيل على منع هذه الهجمات، وذلك بالتنسيق مع السلطات الفلسطينية.

ونكرر موقفنا المتمثل في أن التوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يشكل عقبة أمام تحقيق حل الدولتين – الوضع النهائي الذي نريده جميعاً، في الوقت الذي نسعى فيه إلى إنهاء القتال في غزة. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد اعتقادنا بأن برنامج إسرائيل لدعم توسيع المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي ولا يؤدي إلا إلى إضعاف الأمن الإسرائيلي.

بالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون في الضفة الغربية. وكما يعلم الأعضاء، فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على عدد من المستوطنين المتطرفين ومنظماتهم لتورطهم في أعمال عنف. كما فرضنا عقوبات على جماعة "تساف 9" الإسرائيلية المتطرفة العنيفة التي سعت مراراً وتكراراً إلى إحباط إيصال المساعدات إلى غزة، بما

في ذلك المساعدات التي تمر عبر الضفة الغربية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أدرجت الولايات المتحدة جماعة فلسطينية متشددة – "عرين الأسود" – على القوائم لما تمارسه من عنف في الضفة الغربية. وتوضح هذه العقوبات، التي تُنفذ بموجب أمر تنفيذي يهدف إلى تعزيز السلام والأمن والأمان في الضفة الغربية، أننا سنتصرف ردًا على أعمال العنف في الضفة الغربية، أيًا كان مرتكبوها. وسنستخدم الأدوات المتاحة لنا لكشف أولئك الذين يهددون السلام والأمن والاستقرار هناك، وتعزيز مساءلتهم. ولهذه الغاية، فإننا نثني على قوات الأمن الفلسطينية والسلطة الفلسطينية لجهودها في الحفاظ على السلام والأمن في الضفة الغربية.

كما أنه من الضروري أن يكون لدى السلطة الفلسطينية الموارد التي تحتاجها لدفع رواتب قوات الأمن هذه، وعلى نطاق أوسع، للحكم بفعالية. وستواصل حكومة الولايات المتحدة العمل مع حكومة إسرائيل للإفراج عن كامل إيرادات التخليص الجمركي المستحقة للسلطة الفلسطينية في الوقت المحدد، كل شهر، بما في ذلك التحويلات التي لم ترسلها إسرائيل منذ 5 نيسان/أبريل. نحن نشجع جميع الأعضاء هنا اليوم على تقديم الدعم حسب الحاجة في هذه الأثناء للتخفيف من الانهيار المالي المحتمل للسلطة الفلسطينية. وبالطبع، يجب أن تثق إسرائيل والفلسطينيون في قدرة السلطة الفلسطينية على الحكم كطرف غير فاسد ومخلص يعمل لمصلحة الشعب الفلسطيني. ولذلك، من الضروري أن تعمل السلطة الفلسطينية على إصلاح نفسها وأن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بغزة، اتخذ مجلس الأمن قبل بضعة أسابيع القرار 2735 (2024)، الذي حث حماس على قبول الاتفاق الذي طرحته إسرائيل ودعا جميع الأطراف إلى تنفيذ المراحل الثلاث لذلك الاتفاق. وللأسف، تهربت حماس من نداءات المجلس وتجاهلت أصوات المجتمع الدولي بأسره. في الواقع، بدلاً من قبول الاتفاق، أضافت حماس المزيد من الشروط. لكننا لم نستسلم. نحن نعمل عن كثب مع مصر وقطر لمعرفة ما إذا كانت هناك طرق لسد الثغرات وتحقيق وقف فوري لإطلاق النار مع إطلاق سراح الرهائن. والحقيقة هي أنه في الوقت الذي تواصل فيه حماس تجاهل المجلس واستعداد إسرائيل للمضي قدمًا في التوصل إلى اتفاق، فإن العالم لا يقف مكتوف الأيدي. يعاني الناس كل يوم. الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيون يعانون كل يوم. من وجهة نظرنا، حان الوقت لإنهاء تعنت حماس وبدء وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وسنواصل القيام بالعمل الجاد على الأرض، مع مصر وقطر وإسرائيل، لجعل ذلك حقيقة واقعة، ونحن نشجع جميع أعضاء مجلس الأمن على دعم هذه الجهود.

وكما قلنا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فإن ضمان استمرار إيصال المساعدات إلى المحتاجين في غزة وداخلها على حد سواء، أولوية قصوى. هذه هي الرسالة التي نوجهها باستمرار وسنواصل التأكيد عليها في المستقبل. كما يوضح التقرير الأخير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بشكل مثير للقلق، فإن الاحتياجات الإنسانية داخل غزة كارثية، ويجب توسيع نطاق المساعدات الإنسانية والوصول إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء غزة. ومع مواجهة الكثير من سكان غزة لمستويات كارثية من الجوع، فإن الوضع مهدد بالتدهور السريع، خاصة مع استمرار انقطاع تدفقات المساعدات.

كما نعتبر أمن موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال المعونة في الميدان أولوية قصوى، ونواصل الضغط على إسرائيل لتهيئة ظروف أفضل لتسهيل إيصال المساعدات داخل غزة. ولكي تتمكن المنظمات الإنسانية من مواصلة عملها المنقذ للأرواح بأمان، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي تنفيذ إجراءات ملموسة لحماية العاملين في المجال الإنساني وتحسين البيئة الأمنية العامة داخل غزة.

إن عدم وجود آلية فعالة لتسوية النزاع بعد مرور ما يقرب من تسعة أشهر على بدئه أمر غير مقبول ولا يزال يعرض الجهات الفاعلة الإنسانية لخطر كبير. ولكن مرة أخرى، لا يمكننا تجاهل أن حماس تعرقل الاتفاق الذي أقره المجلس ولا تزال تعرض للخطر المدنيين الفلسطينيين. ونرى أن الوقت قد حان لإنهاء تعنت حماس وبدء وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وسنستمر في العمل الدبلوماسي الشاق في الميدان، مع مصر وقطر وإسرائيل، لتحقيق ذلك الهدف. ونقدر ما يقوم به جميع أعضاء المجلس من أجل مواصلة وزيادة دعمهم لتلك الجهود الحيوية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن خالص امتناننا للسيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الهامة.

وترحب موزامبيق بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) (S/2024/480)، الذي يغطي الفترة الحرجة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2024. إن هذا القرار المهم، الذي اتُخذ بأغلبية 14 صوتًا مؤيدًا، واضح وضوحًا شديدا في نطاقه ومضمونه. ويؤكد من جملة أمور النقاط التالية.

أولاً، يشدد على مطالبة إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لأن هذه الأنشطة غير قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين والسلام الدائم.

ثانياً، يشدد على أنه يجب على جميع الأطراف اتخاذ خطوات لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، فضلا عن جميع أعمال الاستفزاز والتدمير.

ثالثًا، يؤكد على أنه يجب على الطرفين أن يتصرفا وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأن من واجبهما الوفاء باتفاقاتهما والتزاماتهما السابقة لتهدئة التوتر وبناء الثقة.

رابعا، يؤكد على الدعوة إلى تكثيف وتسريع الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية من أجل إجراء مفاوضات ذات مصداقية في عملية السلام في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

ومن المؤسف أن التقارير الواردة من عين المكان، كما شرحها المنسق الخاص، تشير إلى أن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط تتناقض مع مبادئ القرار. وهذه مسألة تثير قلقنا الشديد، مثلما تثير قلق المجلس بأكمله.

ونلاحظ بقلق أنه بالإضافة إلى الحالة الكارثية في غزة، حيث يوجد تجاهل تام للكرامة الإنسانية والصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالنزاعات، يستمر الاستيطان غير القانوني في الأراضي المحتلة. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار عمليات هدم المباني المحلية، التي تترك العديد من الناس في العراء، مع ما يترتب عن ذلك من آثار تقوض جهود السلام في المنطقة وتنفيذ حل الدولتين.

ويجب أن ينتهي التوتر والعنف المستمر في قطاع غزة. فهذا النزاع الذي طال أمده قد يتسع نطاقه ليشمل بلدانا أخرى في المنطقة، مما قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي يقاسيها اللاجئون والنازحون.

وندعو إلى وقف تصعيد النزاع فورا ونناشد الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بقرارات المجلس، بما في ذلك القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024).

وتؤيد موزامبيق جميع المبادرات الدبلوماسية التي يقوم بها المجتمع الدولي وبلدان المنطقة والأمم المتحدة، إلى جانب المشاركة النشطة والدؤوبة للمجلس، لإيجاد أفضل السبل بغية إحلال سلام دائم في المنطقة. وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإن البديل الوحيد للنزاع بين إسرائيل وفلسطين هو الحل القائم على وجود دولتين مستقلتين ذواتي سيادة تعيشان جنبًا إلى جنب. ونؤكد مجدداً دعم موزامبيق القوي لجميع المبادرات الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدائمين في فلسطين وإسرائيل.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته .

لا تزال الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مزرية. ومن المثير للانزعاج الشديد أنه منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل أكثر من 500 فلسطيني، من بينهم أكثر من 100 طفل، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث قُتل العديد منهم خلال عمليات مكثفة للقوات الإسرائيلية. وقد تسبب عنف المستوطنين في العديد من الإصابات. ونشدد على أن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس. ويجب عليها التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديد به.

ويجب أن يتوقف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني وهدم الممتلكات الفلسطينية وعمليات الإخلاء القسري. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتشكل عقبة أمام السلام وتهدد إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وتدفع بالضفة الغربية إلى حافة الهاوية.

كما تشعر مالطة بالقلق إزاء عدد الانتهاكات الجسيمة الواردة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384). ونأمل أن تعمل إسرائيل مع الأمين العام والأمم المتحدة قاطبة لمعالجة الشواغل المشار إليها في التقرير. وتشمل هذه الشواغل الاعتقالات التي تم التحقق منها لمئات الأطفال الفلسطينيين من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ونؤيد مناشدة الأمين العام إسرائيل عدم اللجوء إلى استخدام الاحتجاز إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة، ومنع أي أعمال عنف أو سوء معاملة ضد المحتجزين، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. كما نشاطره قلقه الشديد إزاء التوترات المتصاعدة بين إسرائيل وحزب الله، والتي يمكن أن تتسبب في مزيد من الدمار والمعاناة الإنسانية في المنطقة.

وتكرر مالطة دعوتها القوية لوقف فوري ودائم لإطلاق النار. كما نشدد على دعواتنا المتكررة للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين منذ هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول الإرهابية الشنيعة. إن الهجوم البري على رفح لم يؤد إلا إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية ونزوح أكثر من مليون مدني آخرين. تخلص التقارير الصادرة مؤخراً عن مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل (A/HRC/56/26) إلى استنتاجات مقلقة جدا بشأن ادعاءات ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويقع على عاتق جميع أطراف النزاع واجب احترام مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني ومبادئه المتمثلة في الضرورة والتمييز والتناسب والإنسانية.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يعتمد تقديم المساعدات الإنسانية على اتفاق لوقف إطلاق النار أو الهدنات التكتيكية. ويجب أن تضمن الأطراف إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وبلا عوائق على نطاق واسع إلى غزة وفي جميع أنحائها. ويظل من الضروري تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأوامر محكمة العدل الدولية تنفيذا كاملا وفوريا وفعالا.

ويجب أن يظل وقف التصعيد وإحياء الأفق السياسي أولوية أساسية. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تركز الجهود المبذولة على تعزيز السلطة الفلسطينية مالياً وسياسياً لتتمكن من إدارة كل من الضفة الغربية وغزة بفعالية وإشراكها في المناقشات المتعلقة بخطة إنعاش غزة. ولا بد من تقديم الدعم الإقليمي والدولي لضمان استقرار السلطة الفلسطينية ومصداقيتها. وتتعارض الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة، التي تهدد بتقويض الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية، مع هذا المسعى ويجب التراجع عنها.

ويجب أن يحتشد المجتمع الدولي من أجل تحقيق حل الدولتين على نحو موثوق ولا رجعة فيه. ومن الأهمية بمكان في ذلك تحقيق التطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة وضمان أمن إسرائيل.

ختاما، تؤكد مالطة من جديد التزامها الثابت بالتوصل إلى حل سياسي على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس العاصمة المقبلة لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

منذ الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر واحتجاز الرهائن الذي تواصل سلوفينيا إدانته، أمضى المجلس ساعات وأياماً في مناقشة الحالة في غزة. ودعا أعضاء المجلس في كل جلسة إلى وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن وتوزيع المساعدات

الإنسانية. ودعونا أيضا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واتحدنا في رفض شن عملية عسكرية في رفح. وأعربنا بالإجماع عن شواغلنا في العديد من العناصر والبيانات الصحفية. وعلى الرغم من كل الخلافات والتحديات، فقد اتخذنا أربعة قرارات تطالب بوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن وتقديم المساعدات الإنسانية.

وبينما نجتمع مرة أخرى هنا اليوم، لا نزال نسمع التقارير ذاتها عن حالة اليأس والدمار والجوع والخطر في غزة حيث تعاني النساء وخاصة الأطفال أكثر من غيرهم. ولا توجد أدنى بارقة أمل في غزة، بل هناك على العكس مزيد من القتلى والمشوهين والمزيد من المصابين بصدمات نفسية. ولا يزال الرهائن محتجزين في أنفاق حماس دون اتصال بعائلاتهم أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويبدو أن كلا من حماس وإسرائيل يواصلان استخدام المدنيين، سواء سكان غزة أو الرهائن، أداةً للضغط على الطرف الآخر. لكنهم بشر ويتعرضون لمعاملة غير إنسانية ومعاناة منذ تسعة أشهر طويلة.

ولا يزال الجوع الشديد موجودًا في غزة. ويساور سلوفينيا بالغ القلق إزاء العقبات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية. ونؤكد على المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق إسرائيل بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، بما يتماشى مع اتفاقية جنيف الرابعة، لضمان إمداد السكان بالغذاء واللوازم الطبية، بدل مجرد السماح بمرورها. ولا يمكن الحد من خطر حدوث مجاعة إلا بوقف الأعمال العدائية بالتزامن مع استمرار وصول المساعدات الإنسانية.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الهجمات المستمرة على الهياكل الأساسية المدنية والتابعة للأمم المتحدة، وكذلك على المناطق الآمنة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. إن الهجوم الذي وقع بالقرب من مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم السبت والضربة التي استهدفت منشأة توزيع المساعدات التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يوم الأحد يثبتان مرة أخرى أن حجج المجلس وشواغله ومطالبه وقراراته لا تزال حبرا على ورق. وتلقينا وعودا بتطوير آلية تفادي التضارب. وقيل لنا إن المناطق الآمنة ستحمي المدنيين. وتلقينا تأكيدات بشأن إجراء تحقيقات في الحوادث التي أدت إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ولم يُنجز شيئ يُذكر للوفاء بكل تلك الوعود. وأعتقد أن وفد بلدي ليس الوحيد الذي يشعر بالانزعاج والإحباط الشديدين. ونتوقع أن ينفذ الطرفان القرار 2735 (2024)، وهو أحدث قراراتنا. ولكن ستكون هناك حاجة إلى متابعة عدم امتثالها قريبًا. ويجب أن يجد المجلس طريقة لضمان القيام بذلك.

وتشعر سلوفينيا بالجزع إزاء الحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ولا سيما الأحداث التي وقعت خلال مسيرة الأعلام واستمرار القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية وتزايد استخدام قوات الأمن الإسرائيلية غير المتناسب للقوة وعدد المداهمات. إن ارتكاب الانتهاكات، على غرار ما وقع في جنين يوم السبت، أمر غير مقبول ونشير إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي نفسه اعتبره خرقا للأوامر التي أُصدرت والأوامر المستديمة للعمليات.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء تقدم خطط الاستيطان وعمليات الهدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين أمام أعيننا. كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء الإفلات من العقاب على عنف المستوطنين المستمر الذي يؤثر على السكان في الضفة الغربية وعلى إيصال المساعدات إلى غزة.

إن الاعتداء على الأمم المتحدة وممثليها وكياناتها اعتداء على ما أوجده أعضاؤها على مدى عقود من التعاون المتعدد الأطراف. ويساورنا القلق إزاء التحديات المتزايدة التي تواجهها الأونروا. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو الدول الأعضاء للانضمام إلى الالتزامات المشتركة بشأن الأونروا تعبيرا عن الدعم للوكالة وولايتها.

وتعرب سلوفينيا عن دعمها لحكومة دولة فلسطين في الوقت الذي تجري فيه إصلاحات منتظرة تشتد الحاجة إليها من أجل استعادة ثقة الفلسطينيين. ونأسف لأن الوضع المالي المتدهور للسلطة الفلسطينية يضع قيوداً شديدة على هذه المساعي. كما يساورنا بالغ القلق إزاء قرار إسرائيل بمصادرة الإيرادات الضريبية الخاصة بالسلطة الفلسطينية.

وفي 4 حزيران/يونيه، اعترفت سلوفينيا رسمياً بدولة فلسطين. وكان اعترافنا دليلاً على التزامنا بحل الدولتين. ونرى أنه الضمانة الوحيدة للسلام والأمن الدائمين لدولة إسرائيل والمنطقة وللإسرائيليين والفلسطينيين. ويتمثل الطريق الوحيد لتحقيق ذلك في إجراء المفاوضات بين كيانين متساويين وذوي سيادة.

لقد تكلمنا كثيراً في الأشهر الأخيرة عن خطر التصعيد الإقليمي، بما في ذلك في البحر الأحمر وبين إسرائيل وإيران. ومع تزايد نذر الحرب على طول الخط الأزرق، تزداد مخاوفنا يومًا بعد يوم من سوء التقدير. وندعو كلا الطرفين إلى ضبط النفس والالتزام بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) واستخدام آليات الاتصال والتنسيق التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونرحب بجهود فرنسا والولايات المتحدة في عرض مساعيهما الحميدة. وينبغي أن يحث المجلس بالإجماع الطرفين على الانخراط في تلك المناقشات ووقف التصعيد.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته المفصلة بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية ونهر الأردن.

لا تزال العملية الإسرائيلية في غزة مستمرة منذ تسعة أشهر. وخلال تلك الفترة، قُتل أكثر من 500 37 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وتجاوز عدد الجرحى 000 86 شخص، كما أن عشرات الآلاف في عداد المفقودين. ولقي أكثر من 500 1 إسرائيلي وأجنبي حتفهم، ولا يزال 120 شخصًا محتجزين رهائن. ودُمرت الهياكل الأساسية المدنية في القطاع، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمساكن، تدميرا شبه كامل.

إن الأرقام في الضفة الغربية مروعة، فقد قُتل حوالي 600 فلسطيني، من بينهم حوالي 130 طفلاً، وأصيب أكثر من 000 5 شخص بجروح. أسفرت غارات قوات الأمن الإسرائيلية عن احتجاز ما لا يقل عن 20 فلسطينيًا خلال الـ 24 ساعة الماضية. ووفقًا للبيانات الصادرة عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، اعتقل 345 9 شخصا في الضفة الغربية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفي المقابل، يواصل الإسرائيليون بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما يجبرون السكان المحليين على ترك منازلهم بحجة عدم إصدار السلطة القائمة بالاحتلال للتصاريح. إنه لأمر مروع ومثير للسخرية أن يجبر الفلسطينيون على هدم منازلهم بأنفسهم حتى لا يضطرون إلى دفع تكاليف الهدم الباهظة للبنائين الإسرائيليين.

إن حجم العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون وإفلاتهم التام من العقاب مذهل. ردًا على مقتل صبي إسرائيلي يبلغ من العمر 14 عاما من مستوطنة ملاخي هشالوم، أحرقت حشود غاضبة من المستوطنين 37 قرية وقتلت أربعة أشخاص وأصابت 91 فلسطينيًا آخرين – على الرغم من القبض فورا على المتهم بارتكاب الجريمة. والأسوأ من ذلك كله أن هذا الخروج عن القانون حدث على مرأى ومسمع من القائمين بإنفاذ القانون.

كل هذا يوضح حلقة العنف المفرغة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تؤدي حتمًا إلى مزيد من تغذية نزعة التطرف على كلا الجانبين. إن الحل الوحيد هو اجتثاث ثقافة الإفلات من العقاب وإنهاء الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية.

بالانتقال إلى رفح، ورغم أن جميع أعضاء مجلس الأمن قالوا إن العملية في رفح غير مقبولة، إلا أنها مع ذلك تجري على قدم وساق. إن القرار 2735 (2024)، الذي يتوخى نوعًا من الاتفاق الذي من المفترض أن يؤدي إلى وقف إطلاق النار – على الأقل هذا ما زعمته الولايات المتحدة – عديم التأثير. فبدلاً من أن يكون وصفة لإنقاذ غزة، اشترى مجلس الأمن السمك في الماء، وهو ما تبين، كما حذرنا، أنه حبر على ورق. والأسوأ من ذلك أن هناك كذبة صريحة تسللت إلى القرار الذي ينص صراحةً على أن إسرائيل وافقت على اقتراح السلام الذي قدمه الوسطاء الدوليون. ومع ذلك، لم تؤكد القدس الغربية ذلك بعد. وفي الوقت نفسه، لا تزال إسرائيل مصممة على تدمير حماس بالكامل. ونتيجة لذلك، لم تنفذ أي من المراحل المنصوص عليها في القرار 2735 (2024). لقد تم أساسا جرّ المجلس إلى مغامرة غير محسوبة العواقب وأجبر على منح مباركته لخطة ليس أمامها أي فرصة

للتنفيذ. ونحث أعضاء مجلس الأمن على تبني نهج أكثر مسؤولية تجاه القرارات التي يدعمونها والتفكير في مضمونها الفعلي.

لقد تحقق أسوأ السيناريوهات بشأن الآثار المدنية المترتبة على العدوان على رفح. في محاولة للوصول إلى قادة حماس، شن الإسرائيليون غارات عشوائية على مخيمات اللاجئين، مما أدى إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين. نتذكر جميعًا الغارة الجوية المدمرة التي شنها سلاح الجو الإسرائيلي على منطقة تل السلطان في رفح يوم 26 آيار/مايو، والتي أسفرت عن مقتل 45 فلسطينيًا. وقبل يومين فقط، كانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت قرارها الثالث بشأن فرض تدابير مؤقتة تطالب الإسرائيليين بوقف العملية العسكرية في رفح. وكان هذا دليلاً صارخاً آخر على انتهاكات إسرائيل الجسيمة – بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال – لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام محكمة العدل الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف.

ويتفاقم ذلك بسبب ظروف معيشة لا تطاق يعيشها الفلسطينيون الذين تم إجلاؤهم من رفح، والذين يفتقرون إلى أبسط مسكن وإلى الصرف الصحي والحصول على الأدوية ومياه الشرب. ووفقًا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن 69% من المباني المدرسية التي كانت تؤوي النازحين في غزة تعرضت ولا تزال تتعرض للقصف يوميًا.

نحن نطالب إسرائيل بوقف عملية رفح. كما ندعو إلى وقف فوري غير مشروط لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والمعتقلين الفلسطينيين.

في خضم القتال العنيف، من المستحيل تمامًا كفالة الوصول الآمن والمستدام إلى المحتاجين. كما لا يمكن للآلية الإنسانية الخاصة من أجل غزة، التي أطلقتها كبيرة المنسقين، سيغريد كاغ، أن تعالج الحالة. إن القناة الرئيسية لإيصال المساعدات، أي أن معبري رفح وكرم أبو سالم مغلقان. كما أن الرصيف العائم، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية، لم يرقَ إلى مستوى التوقعات، حيث تم تعليق نقلة للبضائع بسبب الأضرار الناجمة عن سوء الأحوال الجوية.

لقد حان الوقت الآن للنظر في كيفية الحيلولة دون تكرار التصعيد الحالي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. يجب إطلاق عملية مفاوضات عادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن مجموعة من قضايا الوضع النهائي – عملية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل، وفق القرارات القانونية الدولية المعتمدة.

ونحن مقتنعون بأن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة ستساعد في تحقيق ذلك. وفي هذا السياق، نحيي قرار عدد من الدول الكاريبية والأوروبية الاعتراف بدولة فلسطين، مما يؤكد رغبتها في تصحيح ظلم تاريخي منحت فيه دولة واحدة عضوية الأمم المتحدة في عام 1948، بينما حُرمت الأخرى من هذا الحق المشروع طوال ثلاثة أرباع قرن.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته بشأن تقرير الأمين العام (S/2024/480) عن تنفيذ القرار 2334 (2016). يقدم التقرير صورة قاتمة أخرى للتطورات في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويسلط الضوء، للأسف، على الهوة التي ما فتئت تتسع بين الالتزامات القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال وامتثال الأخيرة لتلك الالتزامات. يجب على المجلس أن يتحرك بشكل عاجل لكبح هذا المد من الإفلات من العقاب ووضع حد للإهانات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بشكل يومي.

ويساور غيانا القلق من استمرار النشاط الاستيطاني بلا هوادة في الضفة الغربية المحتلة، في انتهاك للقرار 2334 (2016)، ولاحظت أن السلطة القائمة بالاحتلال أصدرت مؤخراً أضخم إعلان بأن أراض في الضفة الغربية المحتلة أصبحت من أراضي الدولة. إن هذه الإجراءات، إلى جانب عمليات الهدم والمصادرة المستمرة للمباني المملوكة للفلسطينيين، تهدد بشكل مباشر إمكانية تطبيق حل الدولتين، لأنها تشكل تعديًا مستمراً على الأراضي الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تهجيرا لسكانها الشرعيين. ندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونؤكد على أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 ليس له أي شرعية قانونية.

إن مستوى العنف الذي يصاحب الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة مفجع. لقد شاهدنا، على سبيل المثال، التقارير الأخيرة عن الرجل الفلسطيني الذي تم ربطه بغطاء محرك سيارة عسكرية وقيادتها فتم جره في أحد أحياء الضفة الغربية وهو جريح. بماذا نفسر هذا المستوى من الهمجية التي يمارسها شعب ضد شعب آخر؟ إنه غرس وإدامة أيديولوجية تجرد الآخر من إنسانيته، مما يجعل من الممكن استنباط وتنفيذ شتى أنواع الأعمال العنيفة والقمعية ضد من يُنظر إليهم على أنهم في مرتبة أدنى. ومن خلال الاستمرار في نشر تلك الأيديولوجية، تظل إسرائيل تشكل تهديدًا مستمراً – لا لرفاه الفلسطينيين فحسب، بل أيضًا لقيم الأمم المتحدة التي لا تزال دولة عضوا فيها. وتحث غيانا المجلس على النظر بجدية في كيفية استخدام الأدوات المتاحة له لوقف الفظائع التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، لا تزال الحالة الراهنة في قطاع غزة مصدر قلق بالغ لدى غيانا. وكنا نأمل أن تسفر مختلف القرارات التي اتخذها المجلس، بما في ذلك القرار 2735 (2024) دعما لجهود مصر وقطر والولايات المتحدة، عن وقف لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن والمحتجزين الفلسطينيين، ولكن ذلك لم يتحقق بعد. وفي غضون ذلك ء، تستفحل هذه الكارثة التي تسبب فيها الإنسان، وتتسم بأمور منها العدد القياسي من الوفيات والمجاعة والمرض والدمار والنزوح. وفي خضم هذه الحقائق، يبدو أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد بدأ استراتيجية قصف مخيمات اللاجئين، حيث يعيش آلاف الفلسطينيين الآن في ظروف بالغة الهشاشة. ولا بد لهذه الحرب أن تنتهي الآن. ونكرر دعواتنا لوقف لإطلاق النار فوراً ودون شروط، وإنهاء هذا الجحيم الذي يتحمل النساء والأطفال وطأته.

وتشدد غيانا أيضا على أهمية وصول مساعدات إنسانية كافية إلى غزة باستخدام جميع الطرق المتاحة، وتدعو إسرائيل إلى تيسير دخول السلع الكافية إلى غزة لتلبية احتياجات السكان المحاصرين والمتضررين. فذلك التزام قانوني على عاتق إسرائيل. ومن واجبنا نحن، كدول أعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء في مجلس الأمن، أن نكفل احترام العدالة والالتزامات بموجب القانون الدولي.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الحكم الوارد في القرار 2334 (2016)، الذي يهيب بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967؛ وهنا، أود أن أؤكد على ضرورة توخي جميع الدول الأعضاء مزيدا من العناية الواجبة لضمان الالتزام الكامل بهذا الحكم في جميع معاملاتها التجارية مع إسرائيل. فلا يمكننا إدانة عدم شرعية المستوطنات والتعامل في الوقت نفسه في تجارة السلع المنتجة في هذه المستوطنات غير القانونية. ويجب أن تترتب العواقب على من يستخف بالتزاماته في هذا الصدد.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى وقف العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإنهاء الحرب في غزة. وندعو الطرفين إلى إعطاء الأولوية لحياة المدنيين الأبرياء الذين لا يزالون يعانون دون أمل في نهاية معاناتهم. وأدعو المجلس إلى إعطاء الأولوية للمساءلة وتوجيه رسالة ردع قوية لمن يرون أن بإمكانهم الاستمرار في قتل المدنيين الأبرياء وتشويههم دون عواقب. أخيراً، أحث على مضاعفة الجهود لتحقيق حل الدولتين. فهذه هي النهاية العادلة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ويجب أن نعيد تقييم استراتيجياتنا لتحقيقها. وتظل غيانا ملتزمة بهذه الغاية.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. ونشكر أيضا المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

إن الحالة في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والتوترات المتصاعدة على الخط الأزرق تبعث على القلق. كما أن التزام المجلس بضمان احترام جميع الأطراف للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يسهم في تجنب اتساع أخطر لدائرة النزاع في المنطقة.

وفي الضفة الغربية، يواصل المستوطنون الإسرائيليون الاعتداء على السكان الفلسطينيين وتهديدهم وتخويفهم، بما في ذلك في القدس

الشرقية، بدون ولا يكادون يتعرضون لأي عقاب. وتدين سويسرا هذه الهجمات، التي بلغ عدد ضحاياها المدنيين مستويات قياسية قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وازدادت بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات.

ويدعو القرار 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها أعمال الإرهاب، وجميع أعمال الاستفزاز والتدمير. ويجب التحقيق في الادعاءات المتعلقة الاستخدام غير المتناسب للقوة وأعمال العنف ضد المدنيين، ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وتذكر سويسرا بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بحماية السكان المدنيين.

وتذكّر سويسرا أيضا بأن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية في نظر القانون الدولي الإنساني، وتشكل، وفقًا للقرار 2334 (2016)، عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام عادل ودائم وشامل. أما إعلانات القادة الإسرائيليين المتكررة عن المستوطنات وإجراءاتهم الرامية إلى توسيعها فتسهم في التصعيد ويجب وقفها.

وفي هذا الصدد، تلاحظ سويسرا بقلق القرارات الإسرائيلية الأخيرة المتعلقة بنقل إدارة الشؤون المدنية للمستوطنين في الضفة الغربية إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية. وبمقتضى القانون الدولي الإنساني، يجب على إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ تدابير قد تؤدي إلى تغييرات دائمة، لا سيما التغييرات الديموغرافية والإدارية، في الأرض المحتلة.

وفي القرار 2730 (2024)، أكد المجلس من جديد مسؤولية الدول والأطراف في النزاعات عن احترام السكان المدنيين وحمايتهم، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب أيضا احترام وحماية البنية التحتية والممتلكات المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية، وكذلك القوافل. ويشمل ذلك مباني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك في القدس الشرقية، ومباني اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

عندما اتُخذ القرار 2735 (2024) في 10 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9650)، أكدت سويسرا على أن هذا القرار يمثل حاليا أفضل فرصة لإنهاء النزاع المروع، الذي أودى بحياة عشرات آلاف من الضحايا المدنيين منذ وقوع الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أدنّاها بشدة. لكن على الرغم من القرارات الأربعة التي اتخذها المجلس (القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2725 (2024) و 2728 (2024))، لا تزال الأعمال العدائية في قطاع غزة تعرض مئات آلاف من المدنيين، من بينهم عدد كبير جداً من الأطفال، للخطر والنزوح القسري ومزيد من خطر المجاعة. وعلاوة على ذلك، لا يزال عشرات الرهائن في الأسر في غزة.

وتكرر سويسرا معارضتها للهجوم المتواصل على رفح. وتذكر بالتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية. وبما أن هذه التدابير ملزمة، فإن سويسرا تنتظر من إسرائيل أن تمتثل لها. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى قطاع غزة بجميع الوسائل، والإفراج عن جميع الرهائن فورا ودون شروط. ويجب أن تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة المحتجزين بسبب النزاع وأن يتلقوا ما يحتاجون إليه من مساعدة وحماية.

أخيراً، يجب أن يواصل المجلس تأييد حل الدولتين، الأساس الوحيد الكفيل بضمان السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ويجب أن نساعد على إعادة بناء هذا الأساس دون تأخير لقيام دولتين ديمقراطيتين – إسرائيل وفلسطين، وغزة جزء لا يتجزأ منها – تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر تور فينسلاند على إحاطته، وأؤكد له مرة أخرى دعم فرنسا الكامل.

باتخاذ القرار 2735 (2024)، دعا مجلس الأمن حركة حماس إلى قبول خطة السلام الأمريكية، كما قبلتها إسرائيل، وحث الطرفين على تنفيذ أحكامها بالكامل، دون تأخير ودون أي شروط. ويجب أخيراً تنفيذ القرار، وفقا للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.

وتطالب فرنسا بوقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن دون تأخير. وتدين مرة أخرى الأعمال الإرهابية البشعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتعارض فرنسا العملية الجارية في رفح، التي أدت إلى نزوح مئات الآلاف من المدنيين. ووفقا لأمر محكمة العدل الدولية، يجب على إسرائيل وقف هجومها العسكري وأي عمل آخر تقوم به في محافظة رفح على الفور. يجب عدم إعاقة إيصال المساعدات ويجب أن يستفيد منها السكان المدنيون. وتدعو فرنسا إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني.

بينما يستمر تدهور الحالة الإنسانية في غزة، يتسارع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. وتدين فرنسا هذه السياسة التي تتعارض مع القانون الدولي وتقوض آفاق حل الدولتين. ولن تعترف فرنسا أبدا بضم الأراضي بصورة غير قانونية أو إضفاء الشرعية على المستوطنات غير القانونية. كما تدين فرنسا أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون. وتشجب التهجير القسري للمجتمعات المحلية الفلسطينية، وهي مصممة على اعتماد جزاءات جديدة ضد المستوطنين العنيفين. والتوترات التي شهدتها الأسابيع القليلة الماضية في القدس تبعث على القلق. وتدعو فرنسا إلى تجنب أي تدابير قد تؤدي إلى تأجيج الحالة في القدس والضفة الغربية. ويجب الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة. ولا تعترف فرنسا والاتحاد الأوروبي بالسيادة الإسرائيلية على المناطق التي أصبحت خاضعة لإدارة إسرائيل بعد 5 حزيران/يونيه 1967. وتراقب فرنسا مع شركائها بفعالية الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القرار 2334 (2016). ومن ثم، ترمي سياسة التفرقة إلى تحقيق التمييز القانوني بين أراضي إسرائيل المعترف بها دولياً والأراضي المحتلة.

ويونبغي أن نقوم على وجه الاستعجال، الآن أكثر من أي مضى، بإرساء أسس تسوية سياسية لتنفيذ حل الدولتين – الحل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بضمان أمن إسرائيل وبناء دولة للفلسطينيين. وتعمل بنشاط مع الطرفين ومع جميع شركائنا الإقليميين والدوليين في هذا الصدد. وتؤيد إصلاح السلطة الفلسطينية لتتمكن من ممارسة مسؤولياتها في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة. ويجب أن تتوقف إسرائيل عن عرقلة تحويل الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية. وتشعر فرنسا بالقلق من تفاقم التوترات في المنطقة، مما قد يؤدي إلى المواجهة، لا سيما بين إسرائيل ولبنان. ولا تزال ملتزمة تماماً بمنع أي خطر للتصعيد على الخط الأزرق وبتشجيع الحل الدبلوماسي. وندعو جميع الأطراف المعنية في المنطقة إلى التحلي بالمسؤولية.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

قبل أكثر من ثمانية أشهر بدأ النزاع في غزة وتسبب في دمار غير مسبوق وكارثة إنسانية. وقد توصل المجتمع الدولي منذ فترة طويلة بأغلبية ساحقة إلى توافق في الآراء. واتخذ كل من الجمعية العام، في إطار دورة استثنائية طارئة، ومجلس الأمن قرارات متعددة تدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وإزالة العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، والكفالة الفعلية لسلامة العاملين في المجال الإنساني.

وبعد الإعلان عن مبادرة المراحل الثلاث لوقف لإطلاق النار في 31 أيار/مايو، أقنعت الولايات المتحدة مجلس الأمن باتخاذ القرار 2735 (2024)، الذي يناشد إسرائيل وحماس قبول هذا المقترح وتنفيذه. وفي ذلك الوقت، ادعت الولايات المتحدة أن إسرائيل قبلت الاقتراح بالفعل. وللأسف، لم نشهد حتى الآن أي إشارات ملموسة من إسرائيل تدل على موافقتها على وقف دائم لإطلاق النار، بل شهدنا استمرار عملياتها العسكرية الواسعة النطاق وهجماتها المتكررة على مخيمات اللاجئين في رفح والنصيرات ومدينة غزة، مما أسفر عن خسائر جديدة وكبيرة في الأرواح وعرّض للخطر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرهما من الوكالات الإنسانية. ويجب التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، وحالما يتحقق ذلك يجب ألا تُستأنف الحرب. وهذا هو جوهر قراري المجلس 2728 (2024) و 2735 (2024). ولن نتمكن من تحرير

الرهائن بالتسبب في سقوط المزيد من الضحايا المدنيين. وتحث الصين إسرائيل على تلبية النداء القوي الذي وجهه المجتمع الدولي إليها لكي توقف فورا اعملياتها العسكرية في غزة وتنهي العقاب الجماعي المفروض على سكان غزة. وندعو الدول التي لها نفوذ كبير على الأطراف إلى بذل جهود ملموسة وصادقة لوقف الأعمال العدائية.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية. وفي حين تشكل العمليات العسكرية الإسرائيلية خطراً شديداً على العاملين في المجال الإنساني، فإن إشاراتها، بل اتهاماتها، فيما يتعلق بتقاعس الوكالات الإنسانية أمر غير مقبول. فبموجب القانون الدولي الإنساني، من واجب إسرائيل ضمان سلامة الوكالات الإنسانية وموظفيها وسرعة دخول الإغاثة الإنسانية الكافية إلى غزة وإيصالها بشكل آمن ومنظم إلى جميع المحتاجين. أما في الضفة الغربية، فإن عمليات التفتيش والاعتقال والمداهمة التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيلية ضد الفلسطينيين تحدث يومياً. وندعو إسرائيل إلى إنهاء أعمال العنف ضد المدنيين الفلسطينيين بشكل فعال والتوقف عن تقويض أسس الحوكمة للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك إعادة الإيرادات الضرائب المحتجزة على وجه السرعة. وتكرر الصين التأكيد على أن الأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي والقرار 2334 (2016) وتقوض أفق التوصل إلى حل الدولتين. ويجب على إسرائيل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً.

وبينما يتسع بسرعة نطاق تداعيات النزاع في غزة، فإن التوترات في البحر الأحمر وعلى طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية تثير القلق. ويساور الصين قلق بالغ إزاء التقارير عن خطة إسرائيل لشن هجمات عسكرية في لبنان. وكما حذر الأمين العام غوتيريش يوم الجمعة، فإن الحالة في الشرق الأوسط خطيرة جدا، ولا يمكن لشعوب المنطقة والعالم تحمل أن يصبح لبنان غزة أخرى. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات، حتى لا تغرق منطقة الشرق الأوسط بأكملها في كارثة أكبر. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، والاستئناف المبكر لعملية تنفيذ حل الدولتين، وتحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط في أقرب وقت.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات بعد جلستنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9650).

أولاً، أود أن أبدأ بإعادة التأكيد على التزام المملكة المتحدة بالمبادئ المنصوص عليها في القرار 2334 (2016)، الذي يعزز تعزيزاً واضحاً الدعم الدولي لحل الدولتين. فالمعاناة التي شهدناها عند وقوع هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 المروعة ومنذ وقوعها تؤكد، أكثر من أي وقت مضى، على أهمية التوصل إلى حل دبلوماسي لهذا النزاع يكفل سلامة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وأمنهما. وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين، بما في ذلك إعادة جثث من ماتوا في الأسر. ونشعر بالفزع إزاء التقارير عن العنف والانتهاك الجنسين. وتظل المملكة المتحدة ثابتة في إدانتها لهذه الأعمال الشنيعة. وأفضل سبيل لإطلاق سراح الرهائن هو التوصل إلى اتفاق. ونحث إسرائيل أيضا على السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر جميع المعابر على الفور والحرص على تفادي تضارب قوافل المساعدات والأعمال الإنسانية الأخرى. ونكرر إشادة الأمين العام بموظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم بشكل مأساوي في هذا النزاع، ونهيب بإسرائيل أن تكفل حماية مرافق الأمم المتحدة وموظفيها. إن نزاهة الأمم المتحدة وقدرتها على العمل أمران في غاية الأهمية. فالمنظمة تعد شريان حياة حاسماً للعديد من المدنيين الأبرياء المتضررين من هذا النزاع.

ثانياً، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكانية الإسرائيلية، كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2024/480). فلا بد أن يتوقف ذلك. ونلاحظ بقلق أيضا استمرار بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. نحن واضحون في أن هذه المستوطنات

غير قانونية بموجب القانون الدولي. ونكرر دعوتنا لإسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية. نحن ندين انتهاكات حقوق الإنسان والتحريض على العنف ضد المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث اتخذت المملكة المتحدة إجراءات في شكل فرض عقوبات ضد عدد من الأفراد والجماعات المسؤولة عن ذلك. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء تعليق إسرائيل لتحويلات الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية والمخاطر التي تهدد علاقات المصارف المراسلة. هذه الإجراءات تضر بفرص السلام والأمن والاستقرار.

أخيراً، وكما قالت المملكة المتحدة دوما، فإن وقف القتال عن طريق التفاوض الذي يؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار، بدون العودة إلى القتال، هو أفضل طريقة لتأمين إطلاق سراح الرهائن وإتاحة زيادة كبيرة في المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها وتؤدي إلى تسوية دائمة للمشكلة. هناك الآن صفقة مطروحة على الطاولة، أقرها المجلس في القرار 2735 (2024)، لتحقيق تلك الأهداف. وتقع المسؤولية الآن على عاتق حماس لقبولها وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني والرهائن المتبقين. يجب علينا بعد ذلك أن نعمل على التوصل إلى مسار موثوق ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن لكلا البلدين والمنطقة بأسرها.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته هذا الصباح، والأمانة العامة على التقرير (S/2024/480) الذي عممته. تقدّر إكوادور وتدعم عمل الأمم المتحدة ووكالاتها.

لقد تلقى مجلس الأمن مرة أخرى واستمع إلى تقارير عن تزايد أعداد القتلى والجرحى والمشردين وعن التدهور المطرد في الظروف المعيشية في غزة. واستمرت القيود المفروضة على العمليات الإنسانية. ويفيد الأمين العام أنه في شهر أيار/مايو، بالكاد تم تيسير 50 في المائة من المهام الإنسانية التي تم تنسيقها في غزة بنجاح. وقد أثرت العمليات العسكرية في رفح على إمدادات المساعدات غير الكافية أصلاً، في حين لا يزال ما لا يقل عن 120 رهينة محتجزين بعد مرور ما يقرب من تسعة أشهر على الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي تدينها إكوادور مرة أخرى إدانة قاطعة.

واستمر القصف أيضًا. وهو يؤثر بشدة على السكان المدنيين ويتسبب في سقوط عشرات القتلى والجرحى في غزة. يستمر القتال بلا هوادة ولا تلوح في الأفق نهاية لإطلاق الصواريخ العشوائي على إسرائيل. الوضع محبط بشكل خاص بالنظر إلى أن المجلس اعتمد قبل أسبوعين قراراً يدعم اقتراح وقف إطلاق النار (القرار 2735 (2024)) الذي لو تم تنفيذه لكان قد وضع بالفعل حداً للأعمال العدائية ومكّن من إطلاق سراح الرهائن وسهّل إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وكافٍ وفي الوقت المناسب لجميع المحتاجين وساعد على تخفيف حدة التوترات في جميع أنحاء المنطقة. من الضروري كفالة استمرار المفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل. ويكرر بلدي الإعراب عن دعمه وتقديره للجهود التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد. كما أنه من الضروري، بل ومن الواجب، تنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني الملزمة لجميع الأطراف، والتي إذا ما انتهكت تستوجب المساءلة الجدية.

وفيما يتعلق بالوضع في الضفة الغربية، تدعو إكوادور مرة أخرى إلى احترام أحكام القرار 2334 (2016). إن الزيادة في أعمال العنف منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر واستمرار الأنشطة الاستيطانية أمران مثيران للقلق. ومن بين العوامل الأخرى، فإن التصريحات والإجراءات التي تقوض جدوى حل الدولتين تديم الصراع وتزيد الوضع الأمني سوءًا. يجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية التحلي بضبط النفس وتجنب مفاقمة التوترات وإظهار الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاقات. بدون ذلك، فإن دورة العنف ستتكرر حتمًا.

وأخيراً، يجب اغتنام كل فرصة للبدء في طريق الحل السلمي والتفاوضي والنهائي والعادل للطرفين، بوجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

لقد مر أكثر من 250 يومًا من العنف والحزن والمعاناة وما فتئت الحالة تزداد سوءًا يومًا بعد يوم. وتؤكد اليابان على إدانتها للهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس وغيرها في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك احتجازها للرهائن. وفي الوقت نفسه، استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء غزة بلا هوادة. وتشعر اليابان بالفزع لأنه يتم الإبلاغ بشكل يومي عن سقوط عشرات الضحايا، بما في ذلك المدنيين، حيث بلغ عدد القتلى أكثر من 000 37 فلسطيني، إضافة لعشرات الآلاف من الجرحى أو المدفونين تحت الأنقاض. كما أننا نشعر بقلق بالغ لسماعنا أن 1,7 مليون شخص قد نزحوا، ومن بينهم العديد من العائلات التي نزحت مراراً وتكراراً. يعاني الناس في جنوب غزة من قلة فرص الحصول على المأوى والرعاية الصحية والغذاء وخدمات الصرف الصحي. هذا الوضع الإنساني يستعصي على الوصف.

قبل أسبوعين، اتخذ مجلس الأمن القرار 2735 (2024)، مما أعطى بصيصاً من الأمل في أن يمهد الاقتراح المكون من ثلاث مراحل الطريق لإطلاق سراح الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية والتوصل في نهاية المطاف إلى وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره. غير أن فصول المأساة لا تزال تتكشف. وتحث اليابان حماس بقوة على العمل بحسن نية، استناداً إلى القرار 2735 (2024)، من دون مزيد من التأخير. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً دعمنا للجهود الدبلوماسية الدؤوبة والجديرة بالثناء التي تبذلها الولايات المتحدة وقطر ومصر، ونكرر دعوتنا إسرائيل إلى رفع العوائق التي تعترض الأنشطة الإنسانية على الأرض. كما نود أن نشدد على ضرورة حماية موظفي ومباني الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونعرب عن دعمنا المستمر لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى باعتبارها العمود الفقري لعملية الأمم المتحدة الإنسانية في غزة.

إن وقف إطلاق النار ليس ضروريا من أجل غزة فحسب، ولكن أيضا من أجل وقف زعزعة الاستقرار في المنطقة وخارجها. وتشكل الأنشطة الاستيطانية الجارية انتهاكاً للقانون الدولي، وتحث اليابان مرة أخرى حكومة إسرائيل بقوة على وقف هذه الأنشطة. كما نأسف لتزايد عنف المستوطنين وهجماتهم على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء حقيقة أن تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق يتزايد بسرعة. وتكرر اليابان ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي من أن أي تصعيد عسكري آخر بين إسرائيل وحزب الله سيكون كارثياً على الناس في لبنان وإسرائيل والمنطقة ككل. يجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس الكامل وأن تلتزم فوراً بضمان وقف الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق وفقاً للقرار 1701 (2006). كما ينبغي للجهات الفاعلة ذات التأثير على الأطراف بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية. وحتى في هذه اللحظة الرهيبة، يجب علينا أن نحافظ على الأفق السياسي كهدف لنا.

وترى اليابان أن الحل القائم على وجود دولتين تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام وأمن هو السبيل العملي الوحيد لإنهاء النزاع والمحنة التي لا يزال يسببها.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الشاملة بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016) والحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة عموما.

وننوه بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (S/2024/480)، ونلاحظ عدم تنفيذ أحكام القرار 2334 (2016). إن التقارير عن خطط بناء الوحدات السكنية من قبل لجنة التخطيط التابعة لمقاطعة القدس عبر الخط الأخضر في القدس الشرقية المحتلة، والبؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، وعمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة انتهاكات خطيرة لهذا القرار وتشكل مخاطر على جهود السلام بين إسرائيل وفلسطين.

و استمرار الأعمال العدائية في قطاع غزة على مدى الأشهر الثمانية الماضية والحالة الأمنية المتقلبة في جميع أنحاء الشرق الأوسط يقوضان آفاق السلام الدائم والمستدام في المنطقة. ولذلك فمن الأهمية بمكان في هذه المرحلة أن تلتزم أطراف النزاع في قطاع غزة بالدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار دون مزيد من التأخير. ومن المهم أيضاً أن تتوقف فوراً الهجمات بين إسرائيل والأطراف الأخرى في جميع أنحاء المنطقة، في لبنان واليمن وإيران وأماكن أخرى.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وردت تقارير عن مقتل أكثر من 000 37 فلسطيني في قطاع غزة، بالإضافة إلى أكثر من 200 1 قتيل في إسرائيل. والهجمات المتواصلة على المدنيين والبنية التحتية المدنية في قطاع غزة، بمن في ذلك العاملون والمتطوعون في مجال المعونة الإنسانية في المنطقة، انتهاكات صريحة لقرارات المجلس. ويجب على المجلس أن يواصل إدانته الشديدة لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الدولية.

ولا تزال سيراليون تشعر بقلق بالغ إزاء الارتفاع الكبير في حجم وعمق الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة، والتي تتفاقم بسبب القيود الشديدة المفروضة على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إغلاق المعابر الرئيسية ومنع وصول هذه المساعدات وتأخيرها. كما أن تدمير البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق، ووجود الحطام والذخائر غير المنفجرة في ساحة النزاع المسلح، يحد من قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدات الحيوية على نطاق واسع للسكان المنكوبين.

إننا نتعاطف مع 1,7 مليون من النازحين داخلياً من الرجال والنساء والأطفال في قطاع غزة، الذين يبلغ عددهم 1,7 مليون نازح في قطاع غزة، المُكدسين في مناطق مزدحمة والمعرضين لظروف مناخية غير مواتية. وقد أدت الظروف غير الصحية والاكتظاظ في الملاجئ المؤقتة وعدم كفاية المياه إلى زيادة الأمراض المنقولة بالمياه.

وفي هذه المرحلة الحاسمة سعيا إلى إيجاد أرضية مشتركة لإجراء مفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين، فإن الحالة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تتطلب منا الاهتمام المستمر.

وتشير آخر التطورات بين المستوطنين والفلسطينيين إلى احتمال التصعيد وزيادة عدد الضحايا.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أؤكد على النقاط التالية لضمان الامتثال للقرار 2334 (2016).

أولاً، نؤكد من جديد أن أي محاولة لتوسيع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين.

ثانياً، نكرر مناشدتنا أطراف النزاع وقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين والوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وجميع أوامر محكمة العدل الدولية الصادرة في هذا الشأن. وفي ضوء ذلك، نطالب بالإفراج الآمن عن الرهائن الـ 129 المتبقين الذين تحتجزهم حماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 دون مزيد من التأخير.

كما نذكر أطراف النزاع بضرورة الامتناع عن الأعمال الانفرادية والاستفزازية وأعمال خطاب التحريض التي تقوض الثقة وتحد من حيز الحوار والمفاوضات. وتؤدي هذه الإجراءات إلى نتائج عكسية لا تخدم هدف وجود دولتين قويتين تتعايشان جنبًا إلى جنب. إن الهجمات العسكرية التي طال أمدها والتدابير الإدارية التقييدية التي تستخدمها إسرائيل ضد فلسطين تدمر في نهاية المطاف قدرتها على إقامة الحوكمة الرشيدة واستتباب الأمن الفعال وتهيئة ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة اللازمة لدعم السلام والأمن في المنطقة.

وفي الختام، يحث وفد بلدي أطراف النزاع على احترام قرارات المجلس والالتزام بها على النحو المبين في جميع قراراته، بما في ذلك القرارات 2334 (2016) و 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2735 (2024). ونؤكد على الطبيعة الملزمة لجميع القرارات والآثار المترتبة عن عدم الامتثال بموجب القانون الدولي.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره (S/2024/480) وللسيد فينسلاند على إحاطته .

مرة أخرى، نجتمع لمعالجة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد ما يقرب من تسعة أشهر من بدء السلطة القائمة بالاحتلال عدوانها الأرعن على الشعب الفلسطيني الأعزل.

لا داعي لتكرار الأرقام. فالحالة الإنسانية في غزة، الكارثية أصلا، ازدادت تدهوراً. والناس يموتون بسبب التجويع. ويموتون جوعا في غزة. هذا هو الواقع القاسي. والجاني معروف جيداً – السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. ويجب محاسبتها على هذا الدمار.

وقد قالت السيدة نافي بيلاي، رئيسة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل:

”خلصت اللجنة إلى أن السلطات الإسرائيلية مسؤولة عن ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، والنقل القسري والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.“

والهدف من تلك الهمجية واضح – نكبة ثانية. نعم، السلطة القائمة بالاحتلال تريد تدمير غزة وتهجير سكانها. بل إن وزيراً إسرائيليًا قال:

”ليس لدينا مصلحة في أن نحكم شعب غزة، ولكننا لا نستطيع أن نعيش بالقرب من دولة حيوانات بشرية“.

و نكرر تحذير الأمين العام من خطر حدوث مزيد من التصعيد في المنطقة. وخطر اتساع نطاق النزاع في الشرق الأوسط خطر حقيقي الآن. ولا بد من تجنّبه. فاستمرار العنف لا يصب في مصلحة أي أحد.

ومع أن الحالة في غزة كارثية، فإن تقرير الأمين العام يشير بوضوح إلى أن الأوضاع في الضفة الغربية ليست أفضل حالاً.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط.

أولاً، ستزداد الحالة في الضفة الغربية تدهوراً إذا لم تتوقف السلطة القائمة بالاحتلال عن سياسة الإرهاب والتوسع والاستيطان التي تتبعها. وندعو إلى الامتثال الكامل للقرار 2334 (2016). فقرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب تنفيذها. ويكمن الغرض من اجتماعنا اليوم في رصد تنفيذ هذا القرار واستخلاص الاستنتاجات المناسبة.

ثانيا، بلغ إرهاب المستوطنين مستوى غير مسبوق. وغالباً ما تُرتكب هذه الأنشطة بحماية جيش الدفاع الإسرائيلي الذي يقع على عاتقه واجب حماية المدنيين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي الإنساني. ونطالب بمساءلة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية.

ثالثًا، ستؤجج حتمًا الاستفزازات التي يقوم بها المستوطنون في القدس الشريف والمسجد الأقصى التوترات وقد تؤدي إلى مزيد من التصعيد. وندين هذه الاعتداءات الاستفزازية المتكررة على الأماكن المقدسة ونؤكد مجددا أن منطقة المسجد الأقصى المبارك بأكملها دار عبادة خاصة بالمسلمين. ويجب أيضا احترام الوضع التاريخي والقانوني الراهن لهذا المكان المقدس.

رابعاً، ينبغي تمكين السلطة الفلسطينية من الاضطلاع بمسؤولياتها. وندين قرار سلطات الاحتلال إيقاف تحويل إيرادات المقاصة المحصلة نيابة عن الفلسطينيين. وتعود هذه الإيرادات إلى الفلسطينيين وهي ليست صدقة من السلطة القائمة بالاحتلال الإسرائيلي. ويجب تسليمها فورا.

خامسًا، لو أن تلك الانتهاكات وقعت في مكان آخر، لكانت الجزاءات قد فُرضت بالفعل. ولذلك، نطالب بفرض جزاءات على السلطة القائمة بالاحتلال لعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

في الختام، فإن أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم اجتثاث الفلسطينيين من أرضهم بالقوة مخطئون. وستفشل مخططات السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال في نهاية المطاف، ليس بسبب التدخل الدولي أو تغيير في السلوك الإسرائيلي، بل لأن الفلسطينيين – شعب فلسطين – تعلّموا من نكبة أجدادهم. ولن يغادروا وطنهم. وسيواصلون نضالهم حتى يتمتعوا بحقوقهم كاملة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

إن المعايير الدولية المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 واضحة. فالفقرة 1 من القرار 2334 (2016) تنص بوضوح على أن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكًا صارخًا بموجب القانون الدولي وعقبة رئيسية تحول دون التوصل إلى حل الدولتين وتحقيق السلام. ويساور جمهورية كوريا قلق عميق إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية والمستوطنون غير الشرعيين، بل وتوسعها بالفعل حتى في هذا المنعطف الحرج. ونحث إسرائيل على وقف هذه الأنشطة واحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأظهر اتخاذ القرار 2735 (2024) في وقت سابق من هذا الشهر دعم المجلس القوي للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن. وكان لدينا أمل كبير في نجاح الصفقة. وللأسف، لم نسمع حتى الآن أي أخبار عن إتمام الصفقة ولم يَظهر أي مؤشر حتى الآن على تراجع النزاع في غزة.

ولكننا نتوقع أن تستمر المفاوضات ونحث جميع الأطراف، ولا سيما حماس، على الموافقة على اتفاق إطلاق سراح الرهائن والوقف الفوري لإطلاق النار وتنفيذ قرارات المجلس.

ونلاحظ بقلق بالغ أن تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل (A/HRC/56/26) وجد أدلة على ارتكاب حماس وقوات الأمن الإسرائيلية جرائم جسيمة، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعده. ولا نزال نشعر بالرعب إزاء الهجمات الإرهابية الشنيعة وغير المبررة التي قامت بها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة والتي شملت القتل والعنف الجنسي. كما نشعر بجزع شديد إزاء الأعمال الإسرائيلية في غزة، بما في ذلك الهجمات واسعة النطاق التي تستهدف المدنيين، مما أدى إلى الدمار ووقوع عدد كبير من القتلى. وندعو إلى المساءلة عن الجرائم الموصوفة في تقرير لجنة التحقيق.

ونلاحظ أيضًا أن تقرير الأمين العام (S/2024/480) بشأن تنفيذ القرار 2334 (2016) يورد تفاصيل العنف المستمر في الضفة الغربية الذي تمارسه سواء قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون أو الفلسطينيون. وندعو إسرائيل إلى احترام حقوق الفلسطينيين واتخاذ التدابير اللازمة لمنع عنف المستوطنين ومعاقبتهم. ووفقًا للقرار 2334 (2016) الذي يدعو إلى وقف جميع الأعمال الاستفزازية والتحريض، نحث كلا الطرفين على وقف جميع الخطابات التحريضية، بما في ذلك تصريحات المسؤولين الإسرائيليين رفيعي المستوى التي تشجع على التوسع الاستيطاني ونقل السكان. كما نناشد إسرائيل التوقف عن اقتطاع الإيرادات الضريبية من السلطة الفلسطينية.

وكما يكرر القرار 2735 (2024) التأكيد، فإن التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين ثابت لا يتزعزع، ومن أجل اتخاذ خطوات مجدية نحو تحقيق ذلك الهدف، يجب إنهاء النزاع الحالي في غزة في أقرب وقت ممكن. كما يجب أن تتوقف جميع الأعمال العدائية في المنطقة، بما في ذلك الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان. لقد حان الوقت الآن للمضي نحو تحقيق السلام للجميع.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على عرضه للتقرير الفصلي للأمين العام (S/2024/480) عن تنفيذ القرار 2334 (2016).

يروي تقرير الأمين العام قصة – قصة يعرفها الأعضاء جيدا، بيد أنهم ينبغي ألا يعتادوا عليها قط. إنها قصة تهجير المجتمعات وسلبها

ممتلكاتها بفعل العنف والقوانين والأوامر الجائرة؛ إنها قصة استيطان استعماري وضمّ لا يمكن إنكارهما، ومتواصليْن وغير مبرريْن؛ إنها قصة هجمات عشوائية ضد الفلسطينيين، وقتل جماعي لسكان مدنيين بأكملهم وتشويه جثثهم، وقبور جماعية، وهجمات على المستشفيات والأمم المتحدة وموظّفيها؛ وقتل للعاملين في المجال الإنساني، وتدمير غاشم للبنية التحتية المدنية ولسبل الحياة. إنها قصة محاولة إسرائيل المستمرة لتدمير فلسطين وشعبها ولفشل العالم في وضع حدّ لذلك.

لم أحضر إلى هنا لأتكلم عن السياسات التي تعرفها الدول الأعضاء وتشجبها كافة. بل لأقرع ناقوس الخطر لنا جميعا وللتشديد على أن كتابة هذه المأساة المستمرة بدأت منذ وقت طويل. لقد كانت هناك كل الإشارات التي دلّت على ذلك، ومع ذلك لم يتم إتّخاذ أيّ إجراء للتصدي لهذا التهديد الوجودي الذي نواجهه. لقد حان الوقت لكسر ما هو محظور بشأن إفلات إسرائيل من العقاب. دعوني أقول هذا بأوضح طريقة ممكنة: لا أسلحة لقتلنا، ولا أموال لاستعمارنا، ولا تجارة لسرقتنا. إن واجب كل دولة أن تبدأ من هنا: يجب أن تكفل ألا تساهم حكومتها، وكياناتها، وشركاتها، ومواطنوها – بأي شكل من الأشكال – بعد الآن في الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

أود أن أحيي تلك البلدان التي دعمت بفاعلية الحقوق الفلسطينية، ودعمت شعبنا وحكومتنا، وقدّمت المساعدات الإغاثية الإنسانية، واتّخذت إجراءات قانونية، واعتمدت تدابير ملموسة من أجل وضع حدّ لهذه الجرائم، واعتمدت أيضا جزاءات ضد المستطونات والمستوطنين المتطرفين الذين يمارسون العنف. إنني بالطبع أثني على البلدان التي اعترفت بدولة فلسطين ودعت إلى قبول عضويتها في الأمم المتحدة وأحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على اتخاذ الخطوة الصحيحة المتمثلة في الاعتراف بدولة فلسطين كوسيلة للاستثمار في إحلال السلام وإنقاذ حل الدولتين.

ولكن تستدعي الحاجة ما هو أكثر من ذلك بكثير لكبح جماح الحكومة الإسرائيلية التي، بينما تساعدنا الدول الأعضاء في البناء، فإنها تهدم؛ وتسرق في الوقت الذي تقدّم إلينا التمويل؛ وفي الوقت الذي تروج فيه لحقوق الفلسطينيين واستقلالهم، فإنها تنكر حقوقنا وتعمل على تدمير دولتنا ومعها حل الدولتين وأي فرصة للسلام. إرادة مَن الأقوى؟ إرادة المتطرفين في إسرائيل أم إرادة صانعي السلام حول العالم؟ إن المتطرفين الإسرائيليين الذين يتولون مقاليد الحكم لديهم الاستعداد للقيام بكل ما يلزم لتدمير السلام. فهل الدول الأعضاء مستعدة للقيام بكل ما يلزم لإنقاذه؟ سنقوم بدورنا، كما فعلنا في أسوأ الظروف، ملتزمين التزاما صارما بسيادة القانون الدولي، إلا أنه يتحتم مساءلة الطرف الذي ينتهك القانون يوميا. لقد اعتُمدَت القوانين لضمان العدالة، ويتعذّر أن تتحقّق العدالة دون إنفاذ تلك القوانين. لا يمكن أن يكون لدينا طرف يتصرّف بمسؤولية، فيما يتصرف الطرف الآخر في ظلّ إفلات تام من العقاب، ونتوقع نتيجة مختلفة تنبثق عن الحالة المروّعة التي نشهدها.

إن هذه الحكومة الإسرائيلية تتحدّى كل تدبير يتخذه المجلس لدعم حريّتنا ولتحقيق السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. إنهم يتّخذون تدابير تأديبية بحقنا وبحق الأعضاء. ويعلنون على مسامع العالم كله بأنهم سيرتكبون جرائم جديدة ردّا على إجراءاتنا وإجراءات المجلس القائمة على أساس القانون الدولي. إنهم يعلنون صراحة بأنهم سيواصلون الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وسينتهكون المركز التاريخي والقانوني، وسيواصلون اعتداءاتهم على قدسية الأماكن المقدسة، وسيحتجزون عائدات الضرائب الفلسطينية. يعلنون ذلك دون حياء ودون إيلاء أي اهتمام للقانون، مقتنعين بأن إفلاتهم من العقاب سيدوم. تلك هي غطرسة المتطرفين والمستعمِرين. إذ أنهم يهاجمون أقرب حلفائهم كأنهم أعداء لانتقادهم للسياسات الإسرائيلية، فيما لا يبدون أي تردّد عندما يهاجمون ويهينون الجميع هنا. إنهم يسارعون إلى القيام بذلك بانتظام في هذه القاعة وفي الجمعية العامة وفي أماكن أخرى. ولذلك فإن الانتقاد غير كاف. فالمطلوب هو العواقب.

أود أن أتكلم عن أولئك الذين يأتي التقرير على ذكرهم في نهايته وبالكاد يتم ذكرهم في هذه القاعة، الذين تُركوا لمعاناتهم وللمحنة

الفظيعة التي يواجهونها كما لو أنهم لا يستحقون أي اعتراف ولا أي احترام لإنسانيّتهم وحقوقهم.

إننا أمة أسرى. فلا يوجد فعليا أي عائلة فلسطينية لم يسبق وكان من بين أفرادها أسرى أو أن منها أسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي. عانوا الأسرى بالفعل من الاعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة، والاعتداء الجنسي، والعنف قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بزمن طويل. ومنذ ذلك الحين، ما فتئوا يعيشون في جحيم مطلق. نحن أمة مليون أسير فلسطيني. لقد اختطف آلاف الفلسطينيين وعذبوا وقُتل الكثيرون وهم رهن الاعتقال؛ وبُترَت أطراف العديد منهم جراء سوء المعاملة. لقد فاق عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا وهم رهن الاعتقال لدى إسرائيل في الأشهر الثمانية الأخيرة وبلغ أكثر من أربعة أضعاف عدد السجناء الذين توفوا في غوانتانامو خلال 20 عاما.

فالاختطاف والتعذيب والاختفاء القسري واستخدام الأسرى كدروع بشرية والعنف الجنسي ضد الرجال والنساء والأطفال – أجل، الأطفال – لا يستحق الغضب إذا كان الضحايا من الفلسطينيين. وكانت بعض القواعد الأولى للقانون الإنساني، التي اعتُمدت قبل مئات السنين، تتعلق بمعاملة الأسرى، لأنهم كانوا ضعفاء في أيدي العدو، وكان إيذاؤهم وهم عزَّل يُعتبر إهانة لهم. وكان ذلك يرمي إلى حماية المقاتلين، فتخيلوا عندما يكون المحتجزون مدنيين، عندما يكونون أطفالاً. وتمثل حرية أسرانا جزءا أساسيا من حرية شعبنا.

في الختام، كما جرى التأكيد عليه مراراً بشكل صريح حول هذه الطاولة، فإن قرارات مجلس الأمن ملزمة، بما في ذلك القرار 2735 (2024). وندعو إلى تنفيذ هذه القرارات تنفيذاً كاملاً، دون تأخير وعلى وجه السرعة. ويوضح القرار 2735 (2024) أن هناك ثلاث مراحل في مقترح وقف إطلاق النار، بما فيها المرحلة الثانية التي تنص على وقف دائم للأعمال العدائية وانسحاب إسرائيل الكامل من قطاع غزة. ولا يخضع المقترح لعملية انتقاء واختيار مدمرة تجرده من أي معنى. وندرك جيدا هدف الرسائل المتضاربة التي يوجهها القادة الإسرائيليون، لا سيما نتنياهو نفسه، والتي تشير إلى أن هذا كله حيلة وأن العدوان سيستمر مهما كانت الظروف. والهدف من ذلك هو تقويض مبادرة الولايات المتحدة دون تحمل المسؤولية عن ذلك وتعطيل جهود مصر وقطر والمجتمع الدولي قاطبة.

وأفضل طريقة لإحباط أهداف نتنياهو هي تحقيق وقف فوري لإطلاق النار والقيام بذلك الآن لكيلا يتمكن من مواصلة التلاعب بعقول كثير من الأعضاء. وأفضل طريقة لإنقاذ الأرواح البشرية هي تحقيق وقف فوري لإطلاق النار، ونحن نريد إنقاذ الأرواح – جميع الأرواح، وليس أرواح الفلسطينيين فحسب. فالوقف الفوري لإطلاق النار أمر ضروري للجميع – للفلسطينيين أولاً وقبل كل شيء – لوقف القتل الجماعي والتشويه والاعتقال التعسفي والتدمير الوحشي والتجويع الجماعي لشعبنا في غزة، الذي يواجه 96 في المائة منهم مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، ولكن أيضاً للإسرائيليين المحتجزين وعائلاتهم، ولمنطقتنا التي لا تطيق تحمل مزيدا من التصعيد والدمار، وللبشرية وما تبقى من نظامنا القائم على القانون الدولي.

لقد حان الوقت لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني البغيض الذي يستمر منذ 57 عاما، وقد حان الوقت لتحرير الشعب الفلسطيني من القمع والعذاب الذي لا نهاية له والذي يقاسيه منذ عقود من الزمن على أيدي محتل لا يرحم، ويبدي عزمه على مواصلة إذاقته بلا نهاية، بدافع من مآربه الاستعمارية ورغبته في التطهير العرقي والفصل العنصري والآن في الإبادة الجماعية، وهي أركان سياساته ضد الشعب الفلسطيني. ولا يمكن لأحد أن ينجو بمجرد الاعتماد على سلطان السيف، لا سيما السيف الذي يقدمه الغير. فالعدالة والسلام هما أفضل الضمانات لشعوبنا. وندعو المجلس إلى المضي قدما والتحرك بشكل أسرع لضمان عدم فقدانهما إلى الأبد في هذا الهجوم، فنقع فريسة لواقع سيلتهمنا جميعاً. فطوبى لصانعي السلام. لقد حان الوقت ليثبتوا أن لديهم الإرادة والشجاعة للقيام بما يلزم قبل فوات الأوان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في الأسبوع الماضي على وجه التحديد، احتفل المجتمع الدولي والأمم المتحدة باليوم الدولي

للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي الوقت الذي يدعو فيه العالم إلى القضاء على استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب والإرهاب، فهذا هو الواقع الذي تعيشه 16 امرأة إسرائيلية ما زلن رهائن لدى إرهابيي حماس في غزة، منذ مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وإجمالاً، لا يزال 120 من الرهائن الإسرائيليين محتجزين في ظروف قاسية ويتعرضون للإيذاء النفسي والجسدي والجنسي. ومن هؤلاء الرهائن نعمة ليفي، التي تبلغت العشرين من عمرها في الأسر قبل ثلاثة أيام فقط، ويحيط بها إرهابيون ومغتصبون منذ 262 يوما. لماذا لا يركز مجلس الأمن على التصدي للحالة الإنسانية المتردية للرهائن؟ ما ذا يقول لهرش غولدبرغ – بولين وإيليا كوهين وأور ليفي، الذين نُشر يوم أمس شريط فيديو عن اختطافهم الوحشي في 7 تشرين الأول/أكتوبر؟ ماذا سيقول الأعضاء لعائلاتهم، التي شاهدت أطفالها وهم يُجرون من أحد الملاجئ، ملطخين بالدماء وحاملين ندوباً ومصابين بجروح، ويتعرضون للإيذاء طوال رحلة العذاب إلى غزة؟

لقد أثبت رفض حماس إطلاق سراح الرهائن عن طريق الدبلوماسية أن الجهود المبذولة لإعادة رهائننا إلى الوطن يجب أن تشمل أيضاً الوسائل العسكرية. وكانت عملية الإنقاذ التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخراً والتي أعادت أربعة رهائن إلى ديارهم مثالاً على كيفية تحقيق ذلك. وتتمسك إسرائيل بمبادئها التي لم تتغير. وسنواصل حتى يتم إعادة جميع الرهائن وتفكيك قدرات حماس العسكرية وقدرتها على الحكم. ونحن ملتزمون بالاقتراح الإسرائيلي الذي رحب به الرئيس بايدن. ولم يتغير موقفنا. وما زالت تلك أهدافنا منذ اليوم الأول.

أما بالنسبة للحالة الإنسانية في غزة، فقد "دخلت غزةمنذ بداية الحرب أكثر من 36 000 شاحنة من المساعدات. ويعني ذلك أكثر من 682 000 طن من المساعدات الإنسانية، التي تشمل الغذاء والماء والمأوى والمعدات واللوازم الطبية والوقود والغاز وغير ذلك. وكانت المشكلة، ولا تزال، تكمن في جمع الأمم المتحدة وتوزيعها لهذه المساعدات. فقد تمت الموافقة على جميع طلبات الأمم المتحدة تقريباً لتنسيق قوافل المساعدات الإنسانية أو تجري الموافقة عليها حالياً، كما أن فترات الهدنة اليومية في العمليات ضد الإرهابيين لا تزال تمكن من توزيع المساعدات. بيد أن حماس تواصل مهاجمة قوافل المساعدات، مما يخدم أهدافها المزدوجة المتمثلة في سرقة المواد الغذائية والإمدادات لصالح المقاتلين الإرهابيين وعرقلة إيصال المساعدات. وفي 14 حزيران/يونيه، أطلقت حماس خمس قذائف باتجاه إسرائيل من منطقة المساعدات الإنسانية في وسط غزة. وعبرت اثنتان منها إلى الأراضي الإسرائيلية، وسقطت ثلاث منها داخل غزة. فهل أعرب المجلس عن سخطه من ذلك؟

وتتحمل حماس المسؤولية الكاملة عن هذا النزاع. فقد شنت غزوا وحشيا غير مبرر على إسرائيل، وهي دولة ذات سيادة، وقتلت مدنيين أبرياء واحتجزت مئات الرهائن. ولا يزالون يحتجزون أحباءنا في غزة، بينما يواصلون شن هجماتهم على إسرائيل. ويستخدمون سكان غزة كدروع بشرية، بينما تواصل السعي لتحقيق أهدافهم المتمثلة في الإبادة الجماعية. وإلى جانب ذلك، يستمر اكتشاف المزيد والمزيد من أسلحة إرهابيي حماس داخل مرافق الأمم المتحدة والجامعات ومنازل المدنيين والمساجد وغيرها من المواقع المدنية. فلا بد للمجلس أن يحاسب حماس في نهاية المطاف، وأن يلقي اللوم على من يستحقه وأن يدين الإرهاب ورعاته إدانة قاطعة.

تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ممارسة ضغط لا هوادة فيه على الإرهابيين، سواء كانوا من حماس في غزة أو من حزب الله في لبنان. فخلال الأشهر الماضية، زاد حزب الله من هجماته على إسرائيل، حيث أطلق آلاف الصواريخ والطائرات المسيرة الانتحارية والقذائف من لبنان باتجاه إسرائيل يومياً. ولن تسمح إسرائيل لتنظيم حزب الله الإرهابي بالاستمرار في مهاجمة أراضيها ومواطنيها. فسيدفع حزب الله، الذي ينتهك قرارات مجلس الأمن منذ سنوات، ويعرض للخطر الشعبين الإسرائيلي واللبناني وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الثمن في حرب شاملة.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.